

## تبادل المعرفة

الإنتوساي

الأمم المتحدة

## تفيد الجميع

### ندوة حول

قيمة وجدوى ومزايا الرقابة المالية العامة  
في إطار العولمة

تقرير حول الندوة التاسعة عشر  
بين الأمم المتحدة ومنظمة الإنتوساي  
حول الرقابة المالية العامة

### فيينا

28 إلى 30 مارس / آذار 2007

## الفهرس

الموضوع	الصفحة
I. النقاط الأساسية للندوة.....	3
II. الجلسة الافتتاحية للندوة - نظرة عامة.....	5
III. نتائج الندوة.....	7
VI. الإختتام والتوصيات.....	15
V. التقييم.....	19
الملحقات:	
I - الكلمات والتقديم ( الحصول على الكلمات من خلال البريد الإلكتروني فقط ).....	20
II - قائمة المشاركون.....	21

## I. نظرة عامة

انعقدت بالعاصمة النمساوية فيينا، في الفترة 28 – 30 / 2007، ندوة بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي) تناولت موضوع "قيمة وجدوى ومزايا الرقابة المالية العامة في ظل العولمة". ويدخل تنظيمها في نطاق الندوة الإقليمية 19، وذلك بالتعاون بين قسم الشؤون الإدارية العامة والتنمية وقسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بمنظمة الأمم المتحدة من جهة، والمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من جهة أخرى (الندوة 19 الأمم المتحدة / الإنتوساي).

وتشمل قائمة المشاركين على 100 عضوا تقريبا، معظمهم من رؤساء الأجهزة الرقابية ومن ممثلين عن الدول الصناعية ومن الدول النامية. وقد تم طرح المواضيع من قبل محاضرين، من منظمة الإنتوساي، الأمم المتحدة، البنك الدولي، من الجهاز الرقابي البوليفي والفرنسي وأفريقيا الجنوبية وكذلك من الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أدار الجلسة الفنية للمناقشة ممثل من المملكة المتحدة. وتحتوي الفقرة " II افتتاح الندوة " على الملخص المتعلق بهذا الصدد.

### النقاط الأساسية للندوة

تم مناقشة المواضيع التالية:

- 1 – الرقابة المالية في خدمة القضايا الاجتماعية،
  - 2 – تحديد المؤشرات من أجل قياس الوسائل والوسائط المبذولة، وكذلك الجهود والتأثيرات من قبل الأجهزة الرقابية،
  - 3 – شمول الإنجازات وتأثيراتها على الأجهزة الرقابية،
  - 4 – نتائج إيجابية على مستوى الرقابة ( الكلفة - الإستخدامات - العلاقة )،
  - 5 – ادراك وتقييم لما قدمته الأجهزة الرقابية على مستوى القيم الإضافية العامة وتأثيراتها الاجتماعية،
  - 6 – استقلالية الأجهزة الرقابية والعلاقات بين الرقابة الداخلية والخارجية.
- علاوة على ذلك تكلم رؤساء الأجهزة الرقابية لنيوزيلندا وروسيا الاتحادية وممثل عن الجهاز

الرقابي لكندا، و أشاروا في تقاريرهم عن تجاربهم ومستوى انجازاتهم في دولهم. كما قدم ممثل عن بحوث المعرفة نظرة حول تقديم ووضع موازنة علمية وعملية.

وبعد الإنتهاء من تقديم التقارير، انعقدت مناقشة عامة تم خلالها تبادل الآراء والتجارب بشكل عام وحاد. وفي المناقشة العامة أيضا، تم طرح ومناقشة العديد من النقاط المقترحة من قبل ورشات عمل صغيرة، والتطرق إلى العديد من العوامل والمواضيع الأساسية من أجل مواصلة أشغال الندوة.

ويوجد تقسيم لورشات العمل بملحق التقرير.

كما يوجد ملخص ونتائج اقتراحات ورشات عمل تحت النقطة " III. نتائج الندوة " .

ومن النقاط الأساسية التي أشار إليها المشاركون في هذا الصدد:

1. التعريف بخصائص عمل الأجهزة الرقابية، مثل مؤشرات وانجازات العمل من أجل قياس المدخلات والمخرجات والتأثيرات من قبل الأجهزة الرقابية،

2. تقدير الخصائص " الدقيقة " وتقييم منظمة من خلال " موازنة علمية "،

3. ارتياح الزبون وتقييم التأثيرات الوقائية للرقابات الخارجية،

4. اعداد نموذج دولي قابل للإستخدام والتطبيق من أجل فهم وادراك وتحديد قيمة ومزايا الرقابة المالية العامة الخارجية،

5. تطوير أطر للتوجيهات من أجل الفهم المقنن والموثق لإنجازات الرقابة المالية الخارجية،

6. انجاز معايير وقيم من خلال تبادل المعرفة الدولية.

وتوجد قوائم بالملاحق – يمكن الدخول إليها إلكترونيا فقط – والمتعلقة بالكلمات والمحاضرات الفنية وتقديمات كل ورشة عمل وكذلك قائمة المشاركين بالندوة.

وتتضمن الفقرة " VI الإختتام والتوصيات "، توصيات المشاركين والمشاركات في الندوة من خلال تقارير فنية ومحاضر ومناقشات التي تمت في ورشات العمل.

. وقد أكدت الندوة على أن أهمية الأجهزة الرقابية تتمثل في تعزيز التوجيه المثمر حاليا ومستقبلا.

. كما رحبت الندوة بالطبيعة المتجددة للمساعي الفردية للأجهزة الرقابية في مجال تقييم انجازاتهم وأدائهم من أجل التطوير الجيد لمؤشرات الإنجازات في نطاق تطوير مستوى الأداء وتقديم التقدير لأعمال الأجهزة الرقابية وانعكاساتها الإيجابية على المستوى البرلماني والشعبي من أجل تعزيز سمعتها،

. وقد أوصت الندوة بأن نتائجها كانت متباينة، ويمكن للأجهزة الرقابية استخدام هذه الأفكار والتجارب التي نوقشت، لتطوير إجراءاتها في التنفيذ وإعداد التقارير مستقبلاً،

. وقد اقترحت الندوة على منظمة الإنتوساي أن تحدد مسؤوليتها في اتخاذ التدابير المستقبلية اللازمة في نشاطها المتعلق بالتقييم والاستفادة من أجهزة رقابية حكومية أو غيرها سواء الجديدة منها أو من الأجهزة الأعضاء بمنظمة الإنتوساي، ومن المنظمات الغير حكومية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي ومبادرة الإنتوساي للتنمية.

لقد تم التصديق بالنص الكامل وبتفهم على التوصيات والإقتراحات والنتائج المطروحة بالفقرة VI من قبل المشاركين والمشاركات بالإجماع خلال الجلسة العامة.

وعند استطلاع آراء المشاركين، حول الفقرة " V التقييم " ، تم استنتاج بأن الندوة اتسمت بمقاييس خاصة تقريبا وكذلك اتسمت نتائجها بشكل ناجح.

## II. افتتاح الندوة - نظرة عامة

افتتحت السيدة باربارا برمر رئيسة البرلمان النمساوي الندوة التاسعة عشر بين منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الإنتوساي بكلمة:

أكدت فيها بأن الرقابة العامة تعتبر ميزة وسلطة من بين أهم عناصر العمل البرلماني وضرورية لتنظيم المنهج الحكومي ولدعم الديمقراطية بشكل جيد وفعال. وخلال الفترة النيابية، يجب على البرلمان أن يعطي أهمية فائقة للأجهزة الرقابية.

وقد ساهمت الإنتوساي والأمم المتحدة في المساعدة الحيوية من أجل تقوية ودعم الرقابة المالية العامة، والإشراف البرلماني للحكومة عند مقاومة الغش والفساد والسوء الإداري، من أجل خدمة السلم الإجتماعية، لصالح الدولة والمجتمع.

كما رحب السيد د. يوسف موزر الأمين العام لمنظمة الإنتوساي ورئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية النمساوي بالمشاركين، وشكر الأمم المتحدة كمستضيف لهذه الندوة والتي لها أهمية خاصة،

حيث تتناول موضوع الساعة الساخن والمتمثل في: " قيمة ومزايا الرقابة المالية العامة في ظل العولمة ". وعلى القطاعين العام والخاص، أن يقوموا بتقديم وجهات نظرهم دائما وفي جميع الأحوال، من أجل تطوير كفاءاتهم وأنشطتهم.

على جميع الدول أن تبذل كافة جهودها من أجل تحديث وإصلاح إداراتهم العامة، ويلزم أن تتسم الخدمات في الإدارة العامة بالشفافية والتوجيه والفعالية.

ويلزم أن تساعد مؤشرات الأداء وتعمل على انجاز أحسن الوثائق وتفسر نتائج وحصيلة العمل الحكومي.

إن جميع الأجهزة الرقابية مطالبة بتقديم قيمة ونتائج خدماتها ومردودها وانعكاساتها على مصداقيتها.

وعند تقديم السيد Guido Bertucci مدير الإدارة العامة للتطوير الإداري وقسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بمنظمة الأمم المتحدة، أكد السيد Esther Stern على حاجة الأجهزة الرقابية، التطوير في مؤشرات ومقاييس أدائهم وإنجازاتهم في نطاق التقييم وتأثيراتها على أشغالهم. ويلزم الإهتمام لإيجاد قواعد متناسقة لتتناسب مع مؤشرات ومقاييس الأداء والإنجاز.

يعتبر الأداء والإنجاز وتقييم الإنعكاسات والتأثيرات أشياء ضرورية ومن مسؤولية الحكومة ويلزم أن تعمل على المساعدة في تحقيق الهدف الدائم والمستمر والمتمثل في الشفافية وتحديد المسؤولية الحكومية الإدارية. وأفضل مسؤولية تتمثل في المساعدة على تحقيق أهداف الألفية ( المحو والقضاء على الفقر، ضمانة مواصلة التربية والتعليم، الحرص على القضايا الصحية، مقاومة الغش والفساد ودعم أسس الديمقراطية ).

ورحب ممثل البنك الدولي السيد روبرتو تاريلو في كلمته بالتعاون مع منظمة الإنتوساي ، مشيرا بأن تحقيق المصداقية والشفافية في إدارة المصادر المالية العامة من قبل الأجهزة الرقابية تساعد في التأثير على المانحين الدوليين للأموال المقرضة.

وأضاف بأن البنك الدولي قام بمساعدة برنامج بناء القدرات المهنية للأجهزة الرقابية وبالتعاون مع منظمة الإنتوساي، واعتمد في ذلك على برنامج لأحسن تدريب وبالتوافق مع المعايير المستخدمة بمنظمة الإنتوساي. وأن البنك الدولي يعمل على تطوير مشروع للرقابة الخارجية من أجل دعم الأجهزة الرقابية.

### III. نتائج الندوة

#### لماذا تعطي أهمية بالغة للمساعدة الرقابية الحكومية؟

تعتبر الأجهزة الرقابية من أوائل المنظمات الرقابية في دولها، ويلزم أن تكون المؤسسة المثالية، في انتهاج الطرق السليمة، والإظهار بشفافية للقيمة التي يضيفونها، واستخدام معايير الأداء لمنتجاتهم، وذلك باتخاذ كامل المسؤولية من أجل الإسراع في النمو الإقتصادي بفعالية. وإن التحلي بسمعة جيدة من خلال التقارير المتسمة بالموضوعية والإستقلالية والمصادقية وكذلك المساعدة الحكومية، يمكنها أن تساعد الأجهزة الرقابية في إنجاز مهامها بشفافية في دعم الرقابة بالقطاع العام، كما تمكن المساعدة الرقابية المواطنين من الفهم الجيد لمبادئ المسؤلية الحكومية وأهميتها.

إن تحديد القيمة والمساعدة الرقابية الحكومية وتحقيقها، تدعم من جهتها الأجهزة الرقابية التركيز في إنجاز عملها في قضايا ذات أهمية عند إنجاز الرقابة.

إن المساعدة الرقابية الحكومية للأجهزة الرقابية تظهر للبرلمان والحكومة والمواطنين بأن الأجهزة الرقابية قد استخدمت جهودها ومواردها بفعالية طبقا للمعايير الرقابية وبالاعتماد على معايير متناسقة، وأن هناك تطور مستمر في القضايا الإقتصادية والفعالية في مسار الرقابة.

أبدت بعض الأجهزة الرقابية بالدول النامية اهتمامها أيضا بالرقابة الحكومية. ويتمثل هدف الأمم المتحدة والدول المانحة في دعم إصلاح المؤسسات العامة الرئيسية، من أجل دعم وتطوير الرقابة والنمو والعدالة الإجتماعية.

وتعطي الرقابة أهمية بالغة للثقافة الرقابية ولدعم منظمة الأمم المتحدة - إدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية - لعمل المؤسسات الرقابية من أجل مساعدة الحكومات للتوجه نحو النجاح والمسؤولية. وتعطي منظمة الأمم المتحدة - إدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية - أهمية للدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الرقابية في التعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام مشجعة الحكومات لإنجاز التغيير.

#### كيف يمكن تعريف قيمة وفائدة المراجعة والتدقيق؟

يتدعم ويتقوى الجهاز الرقابي من خلال حكومته ومحاسبة برلمانه ومواطنيه وبمساعدة التحسين الحكومي. وأساسا، فإن قيمة وأهمية الجهاز الرقابي تنعكس في ثقة وفعالية حسابات القطاع العام، وكمثال على ذلك، فإن إخفاء الشفافية الدولية يمكن معاينتها في المقام الأول. ولكن الجهاز الرقابي يجد صعوبات في مثل هذه الإجراءات.

إن قيمة وأهمية الجهاز الرقابي تتمثل من خلال عمله ومنتجاته المتسمة بالدقة وتقديم المعلومات

والتقارير خلال الفترة النيابية أو للسلطة التنفيذية في حينها، من أجل أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتوجيه النتائج المطلوبة، للمصادقة عليها من قبل المسؤولين من ذوي الاختصاص في القطاع العام.

يستطيع الجهاز الرقابي إضافة قيمة محدودة، عند نقص توصية بالقانون، متلائمة ومتناسبة لترميم النقص الموجود. وقد أعطى كل من الجهازين للرقابة الفرنسي والروسي أهمية خاصة في هذه الصدد، من أجل ضمانة منح المزيد من الإستقلالية للأجهزة الرقابية للحصول على المعلومات بدون تحديد. وأكد الجهاز الرقابي البوليفي على أهمية ذلك، مضيفاً بان إصدار مثل هذه التوصية أو القانون الملائم قد يساعد على المزيد من ضبط العمليات الحسابية بالإدارة العامة. كما يتوقف نجاح عمل الجهاز الرقابي أيضاً في توفر المصادر الكافية والكفاءة والتكوين والتدريب الجيدين. لكن تحاليل إدارة الشؤون الاقتصادية والإجتماعية بمنظمة الأمم المتحدة توضح بأن العلاقة بين محدودية موازنة الجهاز الرقابي ومستوى الغش والفساد في الدولة وتقديم الخدمات العامة تدل أيضاً بأنها تؤثر بدورها على التدقيق والمراجعة للحسابات، إذا ما انتفى المحيط السياسي والإجتماعي النزيه.

ومن أجل قياس قيمة رقابة الجهاز الرقابي، نحتاج إلى تقييم كلفتها ومخرجاتها الصادرة عنها والتأثيرات الناجمة، وذلك من قبل المراقبين لها والحكومة والبرلمان والمواطنين. وعند قياس التأثيرات، نحتاج لمعرفة أن الأجهزة الرقابية تتابع العديد من الأهداف وتنجز وتوزع العديد من المخرجات. وإن تأثير الأجهزة الرقابية يتناسب مع ما تم انجازه من مخرجات. وإن وجود الأجهزة الرقابية في حد ذاته قد يكون له عمل عائق، ولكن يستطيع محضر الرقابة والتدقيق والمحاسبة إعطاء المزيد من الثقة لدى المواطنين، حيث أن الحكومة قد انفقت أموال دافعي الضرائب بالشكل المطلوب وبمصادقة البرلمان وبالتطابق مع حسابات الحكومة.

ينجز عمل الأجهزة الرقابية في محيط العولمة، ويشرع في وسط العديد من الفحوص والمراجع والتنسيق من أجل تطوير وتنمية قيمة عملها، وهذا يضيف لقيمة ولعمل الأجهزة الرقابية عند المقارنة بتجارب دول أخرى، ويمكن من تطوير التوصيات للحكومة. وقد تكون قيمة خاصة وذات فعالية قد وجدتها دولة من الدول وأرسلتها إلى دولة أخرى، ويطبّقها الجهازين معاً، فإنه سيكون لها أثراً فعالاً لبرلمان الدولتين في إنجاز مشروعاتهما. قد تقوم بعض الأجهزة الرقابية بتطوير تعريف مفصلاً يتعلق بالقيمة العامة لرقاباتهم، حيث يعكس، من جهة، سلسلة من أعمالهم، و مضمون آخر يتعلق بصلب عملهم، من جهة أخرى.

### ما هو التقدم الذي أنجزته الأجهزة الرقابية عند قياس القيمة والأداء؟

تختلف مستويات الأجهزة الرقابية المتعلقة بتطورهم، وفي استخدام مؤشرات التنفيذ والإنجاز من أجل تقديم المعلومات المتعلقة بأعمالهم الرقابية. وقد أظهرت الأجهزة الرقابية كيفية تبني مقاييس التنفيذ والإنجاز التي تتأثر بفترة تكليفهم الخاصة ومضمون المحيط. وتستخدم الأجهزة الرقابية مقاييس كمية وأمثلة كيفية لإظهار تأثيراتها. وتستخدم الأجهزة الرقابية سلسلة مشتركة من أجل تقدير النفقات والواردات (الجدول 1). تحتوي الواردات على نفقات الذاتية

والإستثمار في مجال التوظيف والحفاظ على الموظفين، وكذلك في التكوين المهني، الذي يؤمن الكفاءة المهنية لعمل الأجهزة الرقابية. وتتضمن النفقات أيضا، نفقات الشراكة، بالإتفاق مع المؤسسات الخاصة، وتعتبر طريقة قام باستعمالها بعض الأجهزة الرقابية من أجل الحصول على موارد إضافية، خاصة في الفترة التي يزداد فيها العمل والنشاط. تشمل نفقات الأجهزة الرقابية، النفقات المتعلقة بالتقارير المالية أو لإتمامها، وتقارير الإنجاز والتنفيذ، التي تعكس أيضا الدور القانوني والسيادي للأجهزة الرقابية.

الجدول (1): اجراءات الواردات والنفقات لدى الأجهزة الرقابية

الإجراء	التعريف المستعمل
<b>الكلفة</b>	يتم تسجيل الكلفة حسب الأصناف، مثل نفقات الذاتية، التمويل أو نفقات أخرى، ولكن أيضا حسب الوظيفة كعمل الرقابة المالية، رقابة التنفيذ والإنجاز والخدمات الداخلية.
<b>انتخاب الموظفين</b>	عدد الموظفين، نسبة الموافقة على العرض ونسبة القبول
<b>ارتياح الموظفين</b>	ارتياح الموظفين باتخاذ سلسلة من الإجراءات الداخلية
<b>نسبة العمالة المتعاقدة بـ</b>	الإلتجاء إلى خدمات مهنية بنسب تتوافق مع المصادر الإجمالية المستعملة للرقابة المالية والتنفيذ والإنجاز. ومن أجل دعم ذلك، فإن الأجهزة الرقابية تريد اظهار أن المسار لعرض التشغيل وإمضاء العقد لموطن الشغل يتسمان بالموضوعية ويؤمنان قيمة التعويض لهذا العمل.
<b>النفقات</b>	تشمل النفقات وكما تم تعريفها من قبل الأجهزة الرقابية ما يلي: - حسابات مالية مراقبة - تقارير التنفيذ والإنجاز - رقابة برلمانية مدعمة من قبل الأجهزة الرقابية - ملخص للوزارات وإلى بعض أعضاء البرلمان - أجوبة على الأسئلة من قبل البرلمان والمواطنين
<b>النفقة بالنسبة المئوية، استهلكت خاصة أثناء انجاز الرقابة</b>	النفقات لإنجاز الأعمال، خاصة منها للرقابة ( تشمل نفقات التقارير والتقديم إلى البرلمان، المعلومات، ومواصلة العمل ) كنفقات نسبية اجمالية.
<b>متوسط النفقات للرقابة المالية بالدولار</b>	نفقات لحسابات المراقبة ( تتضمن النفقات العامة ) بالمليون دولار يتم تقديمها من قبل المؤسسات الرقابية. تستطيع الأجهزة الرقابية إجراء مقارنة بين العمل المتعاقد والعمل الذي قامت بتنفيذه المؤسسة نفسها.

تقوم الأجهزة الرقابية بتقييم وقياس مستوى عملها، وذلك لزرع الثقة في أوساط البرلمان والحكومة والمواطنين اتجاه نتائج وتوصيات الرقابة. تعمل الأجهزة الرقابية من أجل وضع مقاييس باستخدام المعايير الرقابية الوطنية والدولية واتباع التوجيهات والإجراءات الداخلية. تقيم الأجهزة الرقابية القيمة والخصائص من خلال:

– التحاليل الداخلية، مواجهة المجموعة المعنية لتحد داخلي، وتحليل عمل كل مستخدم، تحديد مجال العمل من أجل تطوير مجال التحاليل وإيجاد أمثلة التي يمكن استعمالها لتطوير وتوسيع أحسن استخدام للأجهزة الرقابية.

– التحاليل الخارجية، وتضاف التحاليل الغير مدونة. تنتهج الأجهزة الرقابية عمل احترافي لإنجاز مهامها في مجال الرقابة المالية، لتأمين نوعية وجودة الإجراءات الداخلية للتحليل. ومن رقابة الأداء، يقوم الديوان الوطني بعرض مشروع تقريره على الأكاديميين من أجل الإطلاع وإبداء الرأي. وتقدم الأجهزة الرقابية شكرها، عند استلامها تحاليل من قبل أجهزة أخرى متضمنة نفس التحاليل.

تنتهج الأجهزة الرقابية الفرصة لتقييم عملها، أخذا بعين الاعتبار أن المنتجات الحالية لها أهمية خاصة لدى الحكومات وترجح الفرصة بأن العملية قد انجزت. ومن أجل تقييم ذلك، يمكن الإستناد:

– تاريخ انجاز العمل، لإكمال الرقابات المالية،

– تاريخ التسليم المناسب، مثال: إذا ما طلب بأن تقارير الأداء والإنجاز تسلم في التاريخ المناسب،

– تاريخ تسليم داخلي مخطط. تحدد الأجهزة الرقابية تاريخها الخاص للتسليم، إذا لم يحدد تاريخ تسليم ثابت من الخارج، و

– ارتياح الزبون، كمثال: ارتياح مرتكز على معطيات تمت بواسطة استطلاع.

تراقب بعض الأجهزة الرقابية التأثيرات المالية على عملهم لإظهار الفوائد بفضل الرقابة. تستطيع الرقابات كشف الغش والتدليس وعدم الفعالية والإسراف، ويمكن أن يصدر لذلك توصيات من أجل تطوير عملية المتابعة التي تسمح لدفاعي الضرائب تقليص النفقات، وعلى سبيل المثال بفضل التعاون الوثيق مع القطاع الخاص تمت زيادة الدخل نتيجة تحسين النظام الضريبي. ويمكن أن يؤدي عمل الأجهزة الرقابية إلى أبحاث إضافية أيضا وفرض عقوبات تجاه المخالفين، مما يؤثر بشكل إيجابي على الإقتصاد الوطني.

يمكن للأجهزة الرقابية أن تتخذ سلسلة من الإجراءات الأخرى، إضافة إلى العديد من توصياتها المتناسقة والمقبولة. ويمكن الحكم على إجراءات الرقابة من خلال رضا المهتمين ووسائل الإعلام: و

– يمكن لمراجعة مشروع برنامج العمل، حول التوجه الإستراتيجي، أن تقدم المزيد من المعلومات للأجهزة الرقابية،

– اتباع واتخاذ التوصيات المتناسقة، تؤثر على الحكومات لإتخاذها بعين الإعتبار وبشكل دقيق. تستطيع الأجهزة الرقابية القيام برقابات الفحص والتدقيق من أجل المزيد من تطوير فعالية التوصيات،

– المعلومات المستلمة من المستخدمين، يمكن استخدامها لتقييم تناسقها ونوعيتها مع قوانين الرقابة المالية العامة. وقد قام الجهاز الرقابي بالولايات المتحدة الأمريكية استخدام استطلاعات من قبل مستشارين من أجل الحصول على أجوبة صريحة ومتفتحة في هذا الصدد. وقد قام الجهاز الرقابي بجنوب افريقيا بتطوير مؤشرات للسمعة الجيدة. ويراقب كل من الجهازين للرقابة لنيوزيلندا وكندا اللجان البرلمانية والبرلمانيين.

يمكن للتقارير الإعلامية والمتعلقة بنتائج الرقابة أن تكون مؤشرا لمعرفة وملاحظة إذا ما تم وضعها تحت التصرف العام أو ان الرقابة المتعلقة بالمواضيع ذات الصلة قد وسعت ودعت في تأثيراتها.

وأبضا، فإن عدد الدخول واستخدام مواقع البريد الإلكتروني لجهاز رقابي، تعتبر من الإجراءات الإضافية الممكنة والمدعمة للرقابة.

### ما هي المشاكل العملية التي تعرضت لها الأجهزة الرقابية ؟

ليس لمجمل العمليات الرقابية نتائج ( مخرجات )، كالتوصيات الشفوية أو الدعم المقدم من قبل الحكومة أو أن العمل المنجز يعطي أو يشير إلى قيمة. تحتاج الأجهزة الرقابية في هذا الصدد موجه و مؤشر لنفقات تدفقات العمل بمعزل عن كلفة الرقابة ناتجا عن التقارير أن عن نتائج أخرى.

التعاريف المختلفة للنفقة ضمن الجهاز الرقابي وبين الجهاز الرقابي ومنظمات مماثلة له يصدر عنها صعوبات في النتائج. تتطلب نتائج الكلفة المقارنة والتشابه في الأنشطة والمعايير " التوحيد القياسي " التي تشمل النفقة. يلزم على الأجهزة الرقابية أن تضمن بالدرجة الأولى على أن نفقتها المسجلة متناسقة قبل أن تقوم بمقارنتها بمنظمات أخرى. ومن أجل مقارنة النفقة بين المنظمات، تتطلب هذه العملية تفهم مشترك ومفصل بين المنظمين في تقارب أسس حسابات النفقة والإختلافات في العمليات الرقابية المقترنة. أيضا، النسبة القياسية للمنظمات تقاس وتفحص جوهريا بتأثيرات متوسط النفقة.

ان نوعية القياس لها العديد من الإحتياجات والأهداف المختلفة ويتم تحديدها مسبقا لاستكمال ذلك متخذة بعين الإعتبار معايير النفقة:

– القياس الذي يتم استخدامه لإدراك قيمة الرقابة مرتبط بكيفية الرقابات المنجزة والنوعية والمعايير المستخدمة والمتوفرة لذلك.

— توفر الرقابة الخارجية ضمانة إضافية مقارنة بالرقابة الداخلية ولكن قد تكون نفقتها مرتفعة.

إن اتخاذ العديد من الأساليب الرقابية المختلفة قد تعرض إلى العديد من الانعكاسات السلبية منها أو الإيجابية ولكن نظرة روتينية شخصية حول التدقيق والنتائج، قد تساعد على استخلاص جهود النجاح التي تحتاج لها الرقابة. وتستطيع الأجهزة الرقابية كسب المزيد من الإرتياح والرضاء لجهودهم الرقابية من خلال استطلاع آراء أعضاء البرلمان أو أية مجموعات أخرى لها نفس الإهتمام.

إن قياسات حجم التأثير المالي ليس بالسهل ومعقد، وقد تتحقق التوصيات في بعض الأحيان بعد الرقابة والتدقيق وينجم عنها بروز بعض الإشكاليات والتغييرات خلال العمل الرقابي. تحتاج المعلومات والمعطيات المتعلقة بالتأثيرات إلى تصنيف متماسك ومتين وحذر. لقد قام الجهاز الرقابي بالولايات المتحدة الأمريكية بوضع إرشادات لموظفيها لاستخدامها عند مراجعة عملها من أجل تحديد التأثيرات المالية.

الردع والنقد مقبول ومرحب به كمؤثر وعامل مهم، ولكن من الصعب قياسه. " وقد أكد الجهاز الرقابي الروسي على أهمية التركيز على جهود الوقاية من المخالفات عند مراحل الرقابة، وليس توجيه الإهتمام فقط إلى مستوى مخالفات الإجراءات المالية ". لم تطور الأجهزة الرقابية لحد الآن إجراءات نوعية لقياس التأثيرات الوقائية. وأضاف الجهاز الرقابي النمساوي " بأن تنفيذ التأثيرات الوقائية إلى جانب مخاطرها تعتبر رقابات على أساس أنها مهمة اختبارية ".

### كيف يمكن وما هي الإستفادة من الدروس؟

#### المتعلقة بالقيمة المضافة

تشمل تقارير الرقابة التوصيات العملية، والتي تلاحظ من قبل المدققين ومتابعة العمليات والفعاليات المتخذة، بحيث تستطيع القيمة المضافة إعطاء أهمية أكبر لرقابة. ولتحقيق ذلك يحتاج الجهاز الرقابي إلى علاقة مميزة مع المراقبين والمدققين، من أجل اثبات الآثار السلبية وجذور الأداء الضعيف، وسينظر لتوصياتهم على أنها أتت من قبل جهاز رقابي مستقل وموثوق به.

ورغم ذلك فإن الأشكال التقليدية للرقابة، وكرقابات اقتصادية أيضا، ينجم عنها تأثيرات مالية. فمن وجهة نظر الجهاز الرقابي للولايات المتحدة الأمريكية " أن التأثيرات الملموسة تأتي من خلال الفعالية والنظرة إلى العوائق بحكمة وبواسطة التدقيق والفحص للأنشطة المقترحة وإعطاء احتمال أكبر لإنجاح الأداء، وقابلية القرارات لتؤخذ على أسس صحيحة بشكل فعال لتدوين النفقات بشكل ناجح". أحيانا قد تؤدي بعض نماذج الرقابات إلى تأثيرات مالية أكثر من غيرها. ف نموذج القيمة المضافة العامة لمجمل الرقابة يفرض مساهمة البرلمان والإدارة العامة والمواطنين والمواطنات من جانب، وبناء على جدارة المتابعة والمواصلة من جانب آخر، فإن ذلك سيؤدي إلى إعطاء أهمية فائقة لمختلف أنواع الرقابات.

أيضا، فإن التقارير العملية للدولة والحكومة تستطيع تقديم المزيد من القيمة في نظر الرأي العام

بصفة عامة. وعلى الأجهزة الرقابية العمل على تطوير مثل هذه التقارير.

تعمل تقارير التغطية الإعلامية الجيدة على دعم أنشطة الأجهزة الرقابية وتساعد على التأكيد بان مهام الرقابة قد وصلت إلى الرأي العامة، كما تستطيع رفع مستوى مهام الأجهزة الرقابية في هذا الصدد.

### مؤشرات الإنجاز والأداء

يجب أن تكون لها هدف واضح ومحدد من أجل تطبيقه، ومبنية لدى الأجهزة الرقابية بشكل متناسق مع مجمل مهامهم وأهدافهم الإستراتيجية. لقد قام الجهاز الرقابي النمساوي بوضع موضع الإستعمال أهداف متوازنة جديدة كأساس ونموذج لمخطط الرقابة وللتقارير الرقابية.

تحتاج هذه المؤشرات والإجراءات بأن تكون متناسقة فيما بينها ومتناسبة مع أنشطة الأجهزة الرقابية. من الضروري أن تحدد بعض الأجهزة الرقابية متطلبات التقارير والتي يمكن اتخاذها وتطبيقها في منظماتهم، من أجل إثبات وإظهار بأنهم يستجيبون ويطبّقون أفضل الأدوات في هذا المجال. فلقد قام الجهاز الرقابي البريطاني بنشر العديد من المعلومات الإضافية آخذا بعين الإعتبار مطابقتها وانسجامها مع المواصفات الوطنية للتقارير.

يجب أن تكون هذه المؤشرات مبنية على معطيات ومعلومات حالية وثيقة الصلة بمواضيع المنظمة ومقبولة من قبل المستفيدين. وأن تماسك الإستعمال للمعطيات في مجال قياس الأداء لدى الأجهزة الرقابية ترفع من المصادقية لدى المستعملين الخارجيين.

يجب أن تكون هذه المؤشرات متصفة بالشفافية ومدققة وذات فعالية و متماسكة من سنة إلى أخرى ومقارنة وشرعية على مدى السنة. تستخدم الأجهزة الرقابية مقاييس محددة ونموذجية في حساباتهم من أجل ضمانه، بأن تقاريرهم المتعلقة بالكلفة متطابقة ومنسجمة مع أحسن تطبيقاتهم العملية. وتطبق نفس المبادئ مقاييس أخرى أيضا ومتضمنة مؤشرات النتائج والتأثيرات.

تتوقف نظم التقارير على نظم تعمل على إدراك مستوى النفقات والإنتاج ( المخرجات ) والتي يلزم أن تتناول معلومات مفصلة، كالأستثمارات التي يقوم بإملائها وتسجيلها الموظفون، والتي تعتبر أسس لتسيير وتوجيه المعلومات. وتعتبر مثل هذه النظم كمساعد عند التخطيط التفصيلي للمهام ورقابة النفقات. وعند الإختلاف والتباين في مخططات الرقابة فإن هذه النظم تقوم برد فعل سريع. ومن أجل الحاجة لضمانة هذه المعلومات، فإن على الأجهزة الرقابية تحديد تعريف لأنشطتها ونفقاتها.

تحتاج الأجهزة الرقابية إلى المزيد من العمل والتعاون بشكل فعال مع أجهزة رقابية أو منظمات مشابهة من أجل كسب المزيد من المعلومات ونماذج النفقات. إن وسائل المقارنات البسيطة لمتوسط النفقات لا تنتج معلومات ذات فعالية في غالب الأحيان. يعتبر متوسط النفقات للإنتاج

(المخرجات) أساسي ويتطلب تقديرات مختلفة عند تسوية النفقات المختلفة والإنتاج للجهاز الرقابي. ويسمح للعمل المفصل لنظم حساب النفقات للأجهزة الرقابية والمقارنات ذات الهدف والإدراك والتفهم في اختلاف وتباين النفقات.

تشخيص الالفاعلية والتزوير والفساد أو الضياع في نطاق أنشطة الرقابة، يعتبر عمل مفيد وذا قيمة مالية، ولكن، يلزم أن تتمكن الأجهزة الرقابية منع ومقاومة هذه الظواهر من الالفاعلية والفساد والضياع.

استقصاء الزبائن والآخرين المستفيدين عند الرقابة، ينتج عنها شهادة قوية للرد على تقدير قيمة الرقابة وتقبل هؤلاء لهذا الإستقصاء.

تحتاج العديد من المؤشرات المراجعة الدورية ذات الصلة بهذا الصدد.

## VI- الإختتام والتوصات

### ندوة حول القيمة والأداء للرقابة المالية العامة في محيط العولمة

إدراك الأهمية الخاصة والفعلية لاستقلالية ومصداقية ورقابة عامة خارجية لتقوية الرقابة البرلمانية ولكسب ثقة المواطنين والمواطنات في التسيير والإدارة التي تتخذها حكومة بلادهم.

يتمثل الإعراف في الأهمية والخدمات التي قدمتها المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة ( الإنوساي ) وفي تقوية موقعها الدولي من خلال دعم الأجهزة الرقابية الدولية لها والتي تعتبر (الأجهزة) حاملة وصاحبة الرقابة المالية العامة في بلدانهم.

وفي نطاق التقدير الخاص للجهود الدائمة لقسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بمنظمة الأمم المتحدة ( UNDESA ) والبنك الدولي، أكدا في تدخلتهما على دعم مقاييس الجهود والأداء بالأجهزة الرقابية من أجل تقوية الرقابة المالية العامة للتوصل إلى تحقيق أهداف إعلان الألفية.

وقد يواجه التسيير الإداري تصاعد مشاكل كثيرة، فإنه يلزم العمل لحلها، كالمعلقة بتسيير مشاكل الموازنة، ونفقات الإنجازات العامة لطحها وعرضها. وبالنظر لتصاعد الضرورة، فيجب تفهم وإدراك نتائج التسيير الإداري والنفقات العامة.

وبالنظر إلى الأداء والإنجاز، فإنه يجب توجيه الإهتمام إلى الرقابة المالية العامة من خلال التحسين المتواصل للإدارة المالية العامة.

المحاولة لتوضيح، كيف أن الأجهزة الرقابية تستطيع القيام بدور نموذجي ومثالي في الإدارة العامة، عند تطوير وتقدير القيمة العامة لعملها الخاص، انسجاما مع مجال اختصاصاتها والنظام السياسي والإداري الذي تنشط فيه.

قدر المشاركون في الندوة الأنشطة الحالية للأجهزة الرقابية من أجل تقوية الثقة، للبرلمانات والحكومات والمواطنون والمواطنات والمجتمع المدني في مجالات الإستقلالية والموضوعية والنوعية وفعالية نفقات التقارير، على أنها مؤشرا للإستقرار الوطني والنمو الإقتصادي وحسن القيادة في الدولة والحكومة وكذلك في مجال مقاومة الفساد والإرتشاء.

وقد أجمع المشاركون في الندوة أن قيمة الجهاز الرقابي تتمثل في التشجيع الجيد من قبل مسيري الدولة والحكومة حاليا ومستقبلا، وذلك من خلال:

. تقوية ودعم التقارير المالية العامة والميزانية العامة وكذلك تقوية ودعم العمليات المحاسبية تجاه برلمانها ومواطنيها ومواطناتها والمجتمع الدولي، وكذلك التشجيع على استخدام النماذج الدولية في المحاسبة والتقارير.

. شفافية ذات أهمية لإدارة فعالة ومسؤولية نشطة وذات معنى لرقابة برلمانية، وتفهم جيد للرأي العام والتشجيع على ثقافة رقابية من ناحية الهيئة التشريعية والمواطنين والمواطنات.

. ادخال التحسينات في الإدارة العامة والأداء والإنجاز العام من خلال الحرص على تقليص النفقات والإصلاح والإستقامة والإخلاص.

. مقاومة السرقة والفساد في الإدارة العامة، وتم مقاومة هذه الظاهرة بالتعاون مع الإدارة المسؤولة على مقاومة الفساد.

وقد جدد المشاركون في الندوة تأكيدهم بالإعتراف الفعلي بالمباديء الأساسية لإعلان ليما، لتستطيع الأجهزة الرقابية إعطاءها قيمة ذات مصداقية من خلال الإستقلالية والمصادر والتماسك واستعمال التوجيهات الرقابية الدولية، من أجل الإعتماد عليها والتوصل إلى نتائج دقيقة.

وقد رحب المشاركون في الندوة بالتزام الأجهزة الرقابية للعمل على اعطاء القيمة أهمية خلال أنشطتهم الرقابية والعمل على أساس نشاط رقابي متوازن ومتناسبا مع معطياتهم.

وأكد المشاركون في الندوة، ومن خلال التعاون في إطار العولمة، فإنه يجب إعادة النظر في القيمة المستخدمة لدى الأجهزة الرقابية خلال أنشطتهم الرقابية.

وقد أكد المشاركون في الندوة مجددا على أهمية تعاون منظمة الإنتوساي مع الأجهزة الرقابية وبالدرجة الأولى مع المتطلبات والإحتياجات الأساسية للدول النامية، من حيث تطوير قدرتها وتلبية احتياجاتها المتعلقة بالتدريب والتكوين، وكذلك مع مؤسسات أخرى كمبادرة الإنتوساي للتمتية مع الأخذ بعين الإعتبار ضمانة عروض التكوين.

ورحب المشاركون في الندوة مساعي التجديد لبعض الأجهزة الرقابية عند تقدير الإنجازات والتزامها، وتحسين مؤشرات الإنجازات بهدف الإدراك والفهم حول التقييم الجيد للقيمة خلال أنشطتهم الرقابية وتأثيراتها لدى أعضاء البرلمان والرأي العام وكذلك العمل من أجل حفظ وتقوية مستوى شهرتها.

واقترح المشاركون في الندوة توسيع نشر نتائج هذا اللقاء واستخدام التقديرات للنقاش وللتجارب، ولمواصلة تطوير وتقييم إنجازاتهم وأدائهم وخاصة في المجالات التالية:

— إعداد مردود الهدف والخصائص لمصادر ها وفعاليتها باستعمال نظامها الخاص المتعلق بالنفقات وفهم وإدراك النتائج كمساعد للرقابة.

— تقديم ما أسفرت عليه الجهود ونتائج أخرى وكذلك حول التوصل لما نصت عليها القوانين والمهمات البرلمانية لرقابة التقارير.

— إنشاء وتجهيز اسلوب شديد لضمانة النوعية و مواصلة ومتابعة نجاحه.

— التمسك بالمواعيد الزمنية لتقديم تقارير الرقابة في نطاق معطيات القوانين أو إجراءات أخرى.

— انجاز رقابات تكميلية على أسس نظامية، من أجل تحديد وإدراك تأثيراتها. وعلى سبيل المثال: التأثيرات المالية والغيرمالية، وضع اقتراحات وتوصيات رقابية، نوعية تحسين الأداء والإنجاز، إجراءات ضد المستخدمين العامين المخالفين، الحصول على أموال لموازنة الدولة وكذلك التحقيقات المالية للإدخار.

— المطالبة بإجراء استقصاء حول أنشطتها الرقابية من أجل نشرها رسميا وعلى سبيل المثال: من ناحية أعضاء البرلمان ومن مواقع رقابية ومن مساهمين آخرين ( دون التعرض لنقد استقلالية الأجهزة الرقابية ).

— متابعة تقارير وسائل الإعلام حول أنشطتها الجارية،

— ورفع مستوى رضاء وقناعة المستخدمين باستمرار.

أوصى المشاركون في الندوة أيضا، بأن تتم معرفة الأجهزة الرقابية حول أنشطتها وحول المسائل المتعلقة بتقدير الأداء والإنجاز من خلال الموقع البريدي - Tool - ويلزم أن تخضع للتبادل.

وقد اتفق المشاركون في الندوة، بأن تقدير الإنجاز والأداء والتقديم في مجال الرقابة المالية العامة لها أهمية خاصة ويلزم على منظمة الإنتوساي مواصلة العمل على نشرها وتوزيعها.

اقترح المشاركون في الندوة، أن على منظمة الإنتوساي أن تقوم بتشكيل مجموعة قارة، أو إن وجدت، بصلب الإنتوساي مع الثقة بالتكليف، من أجل العمل على إدراك وفهم للقيمة والإنجاز والأداء للرقابة المالية العامة وذلك بالتعاون مع المنسقين الأساسيين مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي ومبادرة الإنتوساي للتنمية من أجل:

— تشجيع الأجهزة الرقابية على التقييم والتقدير الخاص،

— القيام من حين إلى آخر بالجرد، والذي ينجزه الجهاز الرقابي بصورة دائمة حول التطبيق المثالي من نشر النتائج، من أجل وضع المعطيات تحت التصرف.

— العمل على وضع إطار من أجل إدراك وفهم القيمة والأداء والإنجاز للرقابة المالية العامة لتقديمه كنموذج ومشروع لمؤتمر الإنكوساي سنة 2010.

— نشر أحسن التطبيقات بداخل منظمة الإنتوساي من خلال بناء القدرات، والنشر والتكوين والتدريب، وكذلك بالتعاون مع مبادرة الإنتوساي للتنمية.

— إنعاش وتنشيط استخدام المبادئ الأساسية لقياس الأداء والإنجاز لدى الأجهزة الرقابية بالدول النامية في نطاق خصوصياتهم.

واقترح المشاركون في الندوة، بأن على منظمة الإنتوساي، أن تضمن، بأن مجمل المعايير والتوجيهات التي تم طرحها، أن تحرر بالخمسة لغات الرسمية بمنظمة الإنتوساي.

## V- التقييم

استهدفت الندوة بالدرجة الأولى ، التقديم والإقتراح، من قبل المشاركين والمشاركات، لنموذج أفضل الطرق التطبيقية، ولتقدير قيمة واستخدام الرقابة المالية العامة الخارجية في ظل العولمة. فقد كان الأنسب تسميتها منبرا للنقاش ولتبادل التجارب بشكل موسع بين الأجهزة الرقابية من الدول الصناعية والدول النامية وبين عدة أشكال من المنظمات القانونية ( محاكم ومنظمات دولية).

وفي معظم التدخلات ، ظهرت الإهتمامات الفنية القوية من قبل المشاركين عند عرض المواضيع للنقاش، وأظهرت التدخلات الإيجابية والحيوية، عند الجلسات العامة وورشات العمل، الإستعداد الشديد والرغبة الحادة. كما أظهرت الإهتمامات أيضا الرغبة في تبادل وتقييم التجارب. ومن ذلك تقرر، أنه من المجدي، ولهدف تبادل التجارب وللتعاون المتبادل إنشاء شبكة اتصال من قبل الأجهزة الرقابية.

وبعد انتهاء أشغال الندوة تم توزيع استمارة استطلاع على المشاركين والمشاركات من أجل إبداء آرائهم حول الأهداف المذكورة أعلاه.

وأعطت نتائج التقييم ( 30 % من الردود ) أن أهداف الندوة قد تحققت بصورة ملحوظة %96 . وعلى أساس المواضيع المطروحة، أعطت الإجابة بنسبة %85 بأنها ذات فائدة كبيرة و %15 فقط بأنها ذات فائدة. وقد أشار العديد من المشاركين بأن التعاليق كانت تتطلب:

- . المزيد من الوقت المقرر بالنسبة لورشات العمل .
- . ويلزم مواصلة طرح مواضيع الندوة ومتابعتها.

## ( المرفق 1 )

### المرفقات

#### I. التقارير والتقديم ( الدخول فقط من خلال البريد الإلكتروني 1 )

##### 1. الإفتتاح

1. السيدة بربارا كرامر، رئيسة المجلس النيابي، النمسا
2. السيد د. يوسف موزر، رئيس الجهاز الأعلى للرقابة النمساوي، الأمين العام لمنظمة الإنتوساي، النمسا
3. السيد استر شتارن، الأمم المتحدة

##### II. المساهمات الفنية

4. الرقابة المالية في خدمة التأثيرات الإجتماعية، السيد استر شتارن، الأمم المتحدة
5. تقييم قيمة ومزايا الرقابة المالية العامة في ظل العولمة من وجهة نظر البنك الدولي، السيد روبرتو ماريلو، البنك الدولي،
6. الدور الحاسم لمؤشرات الإنجازات والتنفيذ لقياس الوسائط والقدرات والتأثيرات من قبل الأجهزة الرقابية، السيد جيل كولدشميد، المملكة المتحدة، ( رئيس فني )
7. فهم وإدراك قدرات وتأثيرات الأجهزة الرقابية، السيد فيكتور شيبيريس، النمسا،
8. فهم وإدراك قدرات الأجهزة الرقابية، السيد دافيد وولكر، المراقب العام، الولايات المتحدة الأمريكية،
9. نجاح الموازنة من خلال الرقابة ( الكلفة، الإستعمال العلاقة )، أوسفالدو كوينتيراز أورتييس، مراقب أو مراجع عام، بوليفيا،
10. فهم وإدراك ما أسفرت عليها القيمة المضافة من قبل الأجهزة الرقابية وانعكاساتها الإجتماعية، أمين عام الجهاز الرقابي، جنوب إفريقيا،
11. استقلالية الأجهزة الرقابية والعلاقات بين الرقابة الداخلية والخارجية، السيد فيليب سيغان، رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة، فرنسا،

12. تقييم وتقدير للقيم والخصائص " المتعدرة " لمنظمة من خلال موازنة، السيد غينتر كوخ، النمسا،

13. تقييم فعالية الرقابة المالية العامة بروسيا الفيدرالية، السيد سارجي ستابافين، رئيس الجهاز الأعلى الروسي،

14. الرقابة والمراجعة من قبل الأجهزة الرقابية في ظل العولمة ( الرقابات المتعددة الأطراف، وتنسيق الرقابات)، السيد فيلهيلم كالنر، الجهاز الأعلى للرقابة، النمسا.

### **III. تقارير الدول**

15. البوسنة والهرسك

16. كندا

17. نيوزيلاندا

18. رومانيا

### **VI. تقارير ورشات أو مجموعات العمل**

19. مجموعة العمل الناطقة بالعربية

20. مجموعة العمل الناطقة بالإنجليزية 1

21. مجموعة العمل الناطقة بالإنجليزية 2

22. مجموعة العمل الناطقة بالفرنسية

23. مجموعة العمل الناطقة بالإسبانية

## المرفق II

### II. قائمة المشاركين

	الرئيس الفني:
السيدة جيل غلشميد	المملكة المتحدة
	المحاضرون:
السيد أوزفالدو ايلياس أورتيتس	بوليفيا
السيد فيليب سيغان	فرنسا
السيد فيكتور شيبيريس السيد ويلهايم كالنر السيد غنتر كوخ	النمسا
السيد سيرجي فاديموبيتش	روسيا الفيدرالية
السيد تيرنس نامبباي	إفريقيا الجنوبية
السيد دافيد فالكر	الولايات المتحدة الأمريكية
السيد د. يوسف موزر	الإنتوساي
السيد أستر شتارن	الأمم المتحدة
السيد روبرتو تاريلو	البنك الدولي
	المشاركون:
السيدة كلوديا بلاسي	ألبانيا
السيد حسان خليفة	البحري

السيد آدمون زونيكا	بالتسا
السيد جيستا بيوكو	بنين
السيد بابلو سواراز	بوليفيا
السيد كراكان كولينا	البوسنة والهرسك
السيد الوزير فالطان رودريغاز السيد الوزير غيلهارم بالميرا	برازيليا
الأستاذ فاليري ديميتروف السيدة يارا ستايلوفا السيدة أوجينا بانكوف	بولغاريا
السيد هانري برونو	بوركينافاسو
السيد هارمان ليانوس	الشيلي
السيد آلن باكار	جزيرة كوك
السيد روسيو مانتويا	كوستاريكا
السيدة أنا ألموزي	الدانيمارك
السيد ميهكل أوفير السيد راين سارد	استلاندا
السيدة دانيلالا لامارك	فرنسا
السيد كانستانتينوس كوستوبولوس	اليونان
السيدة كادرودا شيكلر السيدة مونيكا غنسالاس	الإنتوساي: الأمانة العامة
السيد ماكنوس بورغ	الإنتوساي: مبادرة التنمية
السيد كلاوس هانينغ بوس	الإنتوساي: الخطة الإستراتيجية
السيد عبد الله الصنافي	اليمن
السيد لوك ناب السيد يان هارمان	كامبوديا

السيد رون بارغين	كندا
السيد موسى الصوليتي	قطر
السيد نديربك توغنتاف السيد ستانسلاف كريدناف	كرغستان
السيد اسماعيل الغانم السيد عبدالعزيز الرومي	الكويت
السيدة هدى ايلياس عبدالله	لبنان
السيد علي الحسنوي السيد محمد ميلاد الزكار السيد محمد دمبور	الجمهورية العربية الليبية الجماهيرية
السيد يوسف غالي السيد باول بورغ	مالطا
السيد أحمد الميداوي	المغرب
السيد بادر شوار براساد	النيبال
السيد كافيك برادي	نيوزيلندا
السيد لينو تريكاروس	نيكاراكوا
السيد رودي توركسمان	هولندا
السيد يورغن كوسمو السيد كيرستان أستروب السيد هوم أولا	النرويج
السيد فولغانغ فيكاليكي	النمسا
ميروسلاف سيكولا	بولونيا
السيد ليفيو شتانشبولسكو السيدة أندرايا شتاسيسكو السيد لونل ستافان	رومانيا
السيد فيودور شاليتو	روسيا الفيدرالية

السيد نيكولا في فلاديمير فيتش السيد ايغور كوتسنااتسوي السيد أليكس لونكين السيدة نينا ميلسيفا	العربية السعودية
السيد أسامة جعفر الفقيه السيد عبدالرحمان العجلان السيد يحيى الحساني	السويد
السيد بيتر روستاد السيدة أنيكا غوفتافسون السيدة آنا فيك	سويسرا
السيد كورت كريتر	سانتا لوشيا
السيدة أرلات هاسين	تنزانيا ( الجمهورية المتحدة )
السيد ليدوفكس إيتوش	الأورغواي
السيد عمر الزعبي مارون	فينيزويلا
السيد كلودس بالدو	الإمارات العربية المتحدة
السيد ماجد محمد الشيخ السيد أرداد بوبيليان السيد عبد الوهاب زكريا منظور السيد ياسر أميري السيد عبد الله محسن عبيد الدالي السيد علي المزرو السيد عمر أحمد بشير العمري	الولايات المتحدة الأمريكية
السيد دون دراخ	المملكة المتحدة
السيد لاين جونستون	سيكريتارية الندوة النمسا
السيد فارنر ألتنايخنغر السيدة غابريالا ايغر السيدة مانوالا أرنست السيدة ساندرافوخس السيد نوبارت كريكار السيدة أيليزا بيت ميلار السيد فرانس ريمر	

السيدة سوزانة شوارتس السيدة ريناتة فوشدالاك	
--	--